STATE OF PALESTINE
Council of Ministers
Cabinet Secretariat

دولـــــة فلسطـــــين
مجلـس الـوزراء
الأمانـــة العامـــة

الإشارة (أ.ع.م.و/2021/ 658)

10 آذار 2021

معالي الأخت د. آمال حمد حفظها الله
وزيرة شؤون المرأة

الموضوع: "السياسات المستجيبة للنوع الإجتماعي خلال 20 عاماً في دولة فلسطين"

تحية طيبة وبعد،،

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء أطيب تحياتها، وتعلمكم بقرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته الأسبوعية رقم (18/99) المنعقدة بتاريخ 2021/03/09م، بشأن المصادقة على توصيات "دراسة السياسات المستجيبة للنوع الإجتماعي خلال 20 عاماً في دولة فلسطين".

نرجو التكرم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. أمجد غانم
أمين عام مجلس الوزراء

مرفق: القرار المذكور، التوصيات.

نسخة: دولة رئيس الوزراء حفظه الله

CAUMOWA

دولـــة فلسطيـــن

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (08 /18/99/م.و/م.ا) لعام 2021م

"السياسات المستجيبة للنوع الإجتماعي خلال 20 عاماً في دولة فلسطين"

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً

وتنسيب وزيرة شؤون المرأة

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدّل لسنة 2003م وتعديلاته؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ (2021/03/09م) ما يلي:

المادة الأولى

المصادقة على توصيات "دراسة السياسات المستجيبة للنوع الإجتماعي خلال 20 عاماً في دولة فلسطين"، المرفقة بهذا القرار.

المادة الثانية

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، ويُعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2021/03/09م.

محمد اشتية

رئيس الوزراء

دولة فلسطين
رئاسة الوزراء / الأمانة العامة لمجلس الوزراء
Council of Ministers / Cabinet Secretariat
State of Palestine

CAUMOWA

التوصيات:

١. إنشاء نظام عمل وزارة شؤون المرأة يوضح الأهداف والمهام والعلاقة مع الإستراتيجيات والأنظمة القطاعية.

٢. مراجعة دور ومهام وحدات النوع الاجتماعي بما يضمن إشراكها في رسم السياسات للدائرة الحكومية.

٣. تطوير منهجية التخطيط، ونظام المتابعة والتقييم الوطني لمساعدة الدوائر الحكومية على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في خططها، ومتابعتها وتقييمها.

٤. تطوير نماذج الموازنة العامة لتساعد الدوائر الحكومية على إعداد موازنات تستجيب لإحتياجات الجنسين.

٥. تشكيل لجنة وطنية لمراجعة السياسات الاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي، وتخصيص برامج اقتصادية لسد الثغرة الاقتصادية الخطيرة في السياسات المرسومة على مستوى القوانين والأنظمة.

٦. إيجاد آلية للتأكد من إستجابة السياسات للنوع الاجتماعي قبل المصادقة عليها.

٧. تخصيص برامج اقتصادية لسد الثغرة الاقتصادية الخطيرة في السياسات المرسومة على مستوى القوانين والأنظمة.

٨. إيجاد آلية مناسبة لربط الباحثين والمتخصصين في قضايا النوع الاجتماعي مع الجامعات الفلسطينية للإستفادة من المكتبات والمجلات المحكمة لتعميق المعرفة العلمية والعملية.

٩. الطلب من ديوان الفتوى والتشريع أن يدخل بند ذات علاقة بالنوع الاجتماعي؛ وذلك لتسهيل الوصول للمعلومات وتسريع عملية التحليل والتدخل.

١٠. عقد مؤتمر نسوي كل سنة بشكل دوري لتحديد الأولويات السياسية لكل عام تحت عنوان «مطالب وإحتياجات المرأة الفلسطينية للعام القادم».

١١. إنشاء برنامج متكامل لإعداد مجموعة من الأوراق السياساتية بطريقة مستدامة.

١٢. تطوير مؤشرات مرتبطة بالسياسات المتخذة وإعتمادها وطنيًا للمتابعة والمراقبة.

١٣. تقييم السياسات بشكل دوري وإنشاء آلية خاصة بالتحليل.

دولة فلسطين
رئاسة الوزراء / الأمانة العامة
Council of Ministers / General Secretariat
State of Palestine